

Distr.: General
2 August 2010

ARABIC
Original: English

جمعية الدول الأطراف



الدورة التاسعة

نيويورك، ٦-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١١
للمحكمة الجنائية الدولية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١	٧٠-١	المقدمة أولاً-
١٧	٤٦٨-٧١	الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١١ ثانياً-
١٧	١٢٥-٧١	البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية ألف-
١٩	٨٥-٧٥	١- البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة
٢٤	١٠٩-٨٦	٢- البرنامج ١٢٠٠: الدوائر
٣٠	١٢٥-١١٠	٣- البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال
٣٣	١١٩-١١٥	(أ) البرنامج الفرعي ١٣١٠: مكتب الاتصال في نيويورك
٣٥	١٢٥-١٢٠	(ب) البرنامج الفرعي ١٣٢٠: مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
٣٧	٢٠٠-١٢٦	باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
٤٢	١٦٣-١٣٨	١ البرنامج ٢١٠٠: المدعي العام
		(أ) البرنامج الفرعي ٢١١٠: ديوان المدعي العام/قسم المشورة
٤٥	١٥١-١٤٣	القانونية
٤٨	١٦٣-١٥٢	(ب) البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات
٥٢	١٦٩-١٦٤	٢- البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
٥٦	١٩٠-١٧٠	٣- البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيقات
٥٨	١٨٣-١٧٢	(أ) البرنامج الفرعي ٢٣١٠: أفرقة التحقيق
٦١	١٩٠-١٨٤	(ب) البرنامج الفرعي ٢٣٢٠: قسم التخطيط والعمليات
٦٤	٢٠٠-١٩١	٤- البرنامج ٢٤٠٠: شعبة الادعاء
٦٨	٤٢٢-٢٠١	جيم- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
٧٢	٢٩٠-٢١٣	١- البرنامج ٣١٠٠: مكتب المسجل
٧٦	٢٢٩-٢٢٥	(أ) البرنامج الفرعي ٣١١٠: ديوان المسجل
٧٨	٢٣٢-٢٣٠	(ب) البرنامج الفرعي ٣١٢٠: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
٨٠	٢٣٥-٢٣٣	(ج) البرنامج الفرعي ٣١٣٠: قسم الخدمات الاستشارية القانونية
٨٢	٢٥١-٢٣٦	(د) البرنامج الفرعي ٣١٤٠: قسم الأمن والسلامة

الصفحة	الفقرات
٨٦	٢٥٤-٢٥٢ مكتب المباني الدائمة بقلم المحكمة (هـ)
٨٩	٢٧٦-٢٥٥ قسم العمليات الميدانية (و)
٩٤	٢٧٩-٢٧٧ قسم دعم المحامين (ز)
٩٦	٢٨٥-٢٨٠ مكتب المحامي العام للدفاع (ح)
٩٩	٢٩٠-٢٨٦ مكتب المحامي العام للضحايا (ط)
١٠١	٣٣٩-٢٩١ ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية المشتركة (٢-)
	أ) مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة
١٠٤	٢٩٩-٢٩٧ (ب)
١٠٦	٣٠٩-٣٠٠ قسم الموارد البشرية (ب)
١٠٩	٣١٤-٣١٠ قسم الميزانية والمالية (ج)
١١١	٣٢٩-٣١٥ قسم الخدمات العامة (د)
١١٥	٣٣٩-٣٣٠ قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال (هـ)
١١٩	٤٠٦-٣٤٠ ٣٣٠٠: شعبة خدمات المحكمة (٣-)
١٢٣	٣٥٣-٣٤٦ مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة (أ)
١٢٦	٣٦٨-٣٥٤ قسم إدارة المحكمة (ب)
١٣٠	٣٧٣-٣٦٩ قسم الاحتجاز (ج)
	د) قسم الترجمة التحريرية والترجمة الفورية
١٣٣	٣٨٤-٣٧٤ في المحكمة
١٣٧	٣٩٨-٣٨٥ وحدة الضحايا والشهود (هـ)
١٤١	٤٠٦-٣٩٩ قسم مشاركة وتعويض الضحايا (و)
١٤٤	٤٢٢-٤٠٧ ٣٤٠٠: قسم الإعلام والوثائق (٤-)
١٤٩	٤٣٦-٤٢٣ البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف (دال-)
١٥٥	٤٥٧-٤٣٧ البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا (هـ-)
١٦١	٤٦٥-٤٥٨ مكتب مدير المشروع (المباني الدائمة) (واو-)
١٦٤	٤٦٧-٤٦٦ مشروع المباني الدائمة (الفوائد) (زاي-)

الصفحة	الفقرات
١٦٦	٤٦٩-٤٦٨ حاء البرنامج الرئيسي السابع-٥ آلية المراقبة المستقلة
١٦٨	المرفقات
	الأول- مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١١، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١١، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١١، وصندوق الطوارئ
١٦٨
١٧١ الثاني- الهيكل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية
١٧٢ الثالث- الافتراضات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١١
	الرابع- قائمة الأهداف والغايات الإستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية لفترة تتراوح من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات
١٧٣
١٧٤ الخامس- معلومات بشأن ملاك الموظفين:
١٧٤ (أ) الملاك المقترح من الموظفين للمحكمة الجنائية الدولية بحسب البرنامج الرئيسي
١٧٥ (ب) التغييرات في جدول ملاك الموظفين
١٧٦ (ج) قائمة الوظائف من فئة الخدمات العامة المعاد تصنيفها في عام ٢٠١٠
١٧٦ (د) الوظائف المحولة من المساعدة المؤقتة العامة
١٧٧ (هـ) المرتبات والاستحقاقات لعام ٢٠١١ - القضاة
١٧٨ (و) التكاليف القياسية للمرتبات لعام ٢٠١١ - موظفو الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة (المقر)
١٧٩ السادس- جدول تلخيصي حسب أوجه الإنفاق
١٨٠ السابع- الإسقاطات المتعلقة بالإيرادات في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١
	الثامن- بيانات الإيرادات المقدرة لعام ٢٠١١ - برنامج المتدربين والمهنيين الزائرين/الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نموا
١٨١
١٨٢ التاسع- مدخل إلى وظائف البرامج والبرامج الفرعية
١٨٩ العاشر- مسرد مصطلحات الميزانية

أولاً - المقدمة

١- عملاً بالبند ٣-١ من النظام المالي والقاعدة ١٠٣-٢ من القواعد المالية، يقدم المسجل في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١١ لإقرارها من قبل جمعية الدول الأطراف أثناء الدورة التاسعة.

٢- ويبلغ مجموع الميزانية المعروضة ١٠٧,٠٢ مليون يورو. ومن هذا المجموع:

(أ) ١٠٣,٩٣ مليون يورو (٩٧,١ في المائة) للمحكمة نفسها؛

(ب) ٣,١٥ مليون يورو (٢,٩ في المائة) لأمانة جمعية الدول الأطراف.

وتوزع الميزانية، داخل المحكمة، على النحو التالي:

(أ) ١١,٤٦ مليون يورو (١٠,٧ في المائة) للهيئة القضائية (هيئة الرئاسة والدوائر)؛

(ب) ٢٦,٧٨ مليون يورو (٢٥,٠ في المائة) لمكتب المدعي العام؛

(ج) ٦٣,٥٤ مليون يورو (٥٩,٤ في المائة) لقلم المحكمة؛

(د) ١,٢٦ مليون يورو (١,٢ في المائة) لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا؛

(هـ) ٠,٥٥ مليون يورو (٠,٥ في المائة) لمكتب مدير المشروع (المباني الدائمة)؛

(و) ٠,٠٤ مليون يورو (صفر في المائة) لمشروع المباني الدائمة - الفوائد؛

(ز) ٠,٣١ مليون يورو (٠,٣ في المائة) لآلية المراقبة المستقلة.

٣- ويمثل هذا زيادة تبلغ ٤,٧٧ مليون يورو أو ٤,٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. وتعزى هذه الزيادة عموماً إلى إجراء محاكمات متزامنة، وتكاليف الاحتجاز المتزايدة، وبعض الاستثمارات في رؤوس الأموال وإعادة تصنيف الوظائف.

الجدول ١ - الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ بحسب البنود

البند	الأساسية (بآلاف اليورو)	المتصلة بالحالات (بآلاف اليورو)	المجموع (بآلاف اليورو)
القضاة	٥ ٨٥٢,٢		٥ ٨٥٢,٢
التكاليف المتصلة بالموظفين	٣٤ ٣١٩,٩	٣٩ ٠٨٠,٠	٧٣ ٣٩٩,٩
التكاليف غير المتصلة بالموظفين	١٢ ٠٧٠,٨	١٥ ٦٩٩,٨	٢٧ ٧٧٠,٠
المجموع	٥٢ ٢٤٢,٩	٥٤ ٧٧٩,٨	١٠٧ ٠٢٢,٧

المحكمة اليوم

٤- في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ استجابت الدائرة التمهيدية الثانية لطلب المدعي العام بفتح باب التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية المتصلة بالحالة في كينيا. وبالتالي، فإن المحكمة تواجه حالياً خمس حالات.

٥- وبإجراء محاكمتين في وقت واحد وتحديد الموعد الذي ستبدأ فيه محاكمة أخرى، أصبحت قاعة المحكمة مركزاً لأنشطة معظم أجزاء المحكمة. وقد تميزت بداية سنة ٢٠١٠ بأحداث قضائية هامة مما أثر في أعمال مختلف الأجهزة.

٦- وفي قضية المدعي العام ضد توماس لوبينغا ديبلو، أنهى المدعي العام قضيته في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وشرع الدفاع في أعماله في ٧ كانون الأول/يناير ٢٠١٠. وفي قضية المدعي العام ضد جرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي، بدأت الدائرة التمهيدية الثانية محاكمتها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وفي القضية الثالثة، المتعلقة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المدعي العام ضد بوسكو نتاغندا، لم يتم إيقاف المتهم بعد وهو ما يزال يتمتع بحريته. ويواصل المدعي العام أنشطته في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بهذه القضية الثالثة وغيرها من القضايا الممكنة الأخرى.

٧- وبالنسبة للحالة في دارفور، السودان، أصدرت المحكمة حتى الآن ثلاثة أوامر بالقبض على كل من أحمد هارون وعلي كوشيب وعمر حسن أحمد البشير. وفيما يتعلق بالسيد بحر إدريس أبو قرده الذي صدر أمر بمثوله أمام المحكمة، فقد سلم نفسه طوعاً في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩. وعقدت الدائرة التمهيدية الأولى جلسة اعتماد التهم في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأحجمت هذه الدائرة عن اعتماد التهم في الحكم الذي أصدرته في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قام شخصان كانا متهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور، وهما عبد الله باندا أبوبكر نورين وصالح محمد جيربو جاموس، بتسليم نفسيهما طوعاً بعد إصدار أمر مختوم بالقبض عليهما في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٨- وفي القضية المرفوعة ضد جان بيير بمبا غومبو، كان تاريخ بدء المحاكمة قد حُدد في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ وأُجّل إلى تاريخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠ في ٢٥ حزيران/يونيه لأسباب إدارية.

افتراضات عام ٢٠١١

٩- ومن المتوخى أن تواصل المحكمة محاكمات متزامنة لمدة ستة أشهر في ٢٠١١، وقد أدرجت الموارد لهذا الغرض في هذه الميزانية المقترحة. ولا يُستبعد الاضطرار بمحاكمات بالتوازي لفترة أطول، كما لا يمكن تأكيد ذلك في هذه المرحلة.

١٠- ومن المتوخى أيضاً تنظيم مراحل خاصة بالاستئناف والتعويض أثناء المحاكمات.

١١- وسيجرى المدعي العام ستة تحقيقات في أربع من الحالات المعروضة في الوقت الحالي على المحكمة بما في ذلك كينيا وسيظل باب التحقيق مفتوحاً في سبعة تحقيقات متعلقة أخرى. وسيتم رصد ثماني حالات أخرى ممكنة. وبذلت جهود كي تستوعب جميع البرامج الرئيسية للمحكمة تكاليف الحالة في كينيا في حدود الموارد الأساسية المحددة لعام ٢٠١٠. ولم تُقترح أي زيادة في الميزانية بسبب الحالة في كينيا، بالإضافة إلى مبلغ ٥,٠ مليون يورو الخاص بحماية الشهود.

أهداف عام ٢٠١١

١٢- ترتبط أهداف المحكمة لعام ٢٠١١ على النحو المبين أدناه ارتباطاً مباشراً بخطةها الإستراتيجية.

الهدف ١: نموذج للعدالة الجنائية الدولية	الهدف ٢: مؤسسة مشهود لها بمكانتها وتحظى بالدعم الملائم	الهدف ٣: نموذج للإدارة العامة
الاضطلاع بإجراءات علنية نزيهة وفعالة وسريعة وفقاً لنظام روما الأساسي ولأسمى المعايير القانونية مع كفالة ممارسة جميع المشاركين لحقوقهم ممارسة تامة.	زيادة تعزيز الوعي بدور المحكمة وتصحيح الفهم لهذا الدور وتأمين الدعم المتزايد له.	التفاني في سبيل تحقيق النتائج المتوخاة باستخدام أدق قدر من الموارد عن طريق هياكل وعمليات رشيدة مع المحافظة في الوقت نفسه على المرونة وضمان المحاسبة؛ وبالاعتماد على عدد كافٍ من الموظفين الأكفاء وذوي الهمة العالية وفي بيئة سممتها الحرص تسودها ثقافة غير بيروقراطية.
١- إجراء ما بين ٤ و ٥ تحقيقات جديدة في القضايا المتعلقة بالحالات القائمة أو الجديدة، وإجراء ٤ محاكمات على الأقل، رهنا بما يُؤمن من التعاون الخارجي.	٤- إشاعة المزيد من الوعي بدور المحكمة والفهم لهذا الدور بما يتناسب مع المرحلة التي بلغت أنشطتها المحكمة في المجتمعات المتأثرة.	٨- أن تتحول إلى إدارة غير بيروقراطية تركز على النتائج وليس على العمليات، وتعتمد على قواعد لضمان الحقوق أو تقليل المخاطر عند الاقتضاء.
٢- تعزيز ومواصلة تطوير نظام التصدي للمخاطر الأمنية والسعي الجاد لتأمين القدر الأقصى من الأمن لكافة المشاركين والموظفين بما يتماشى مع نظام روما الأساسي.	٥- استحداث آليات لتوفير سبل التعاون اللازم في جميع المجالات، لاسيما في مجال توقيف الأشخاص وتسليمهم، وحماية الشهود، وتنفيذ الأحكام.	٩- تقديم مقترحات سليمة ودقيقة وشفافة للميزانية تستوجب تعديلات بسيطة فقط في مقدار الموارد المقترحة من جمعية الدول الأطراف وتوزيعها.
٣- وضع سياسات لتنفيذ معايير الجودة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وفي القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات فيما يخص جميع الأطراف المشاركة في الإجراءات والأشخاص الذين تمسهم أنشطة المحكمة على نحو يحترم التنوع.	٦- زيادة الدعم المتواصل للمحكمة عن طريق تعزيز الاتصال والتفاهم المتبادل مع أصحاب المصلحة والتشديد على دور المحكمة واستقلاليتها.	١٠- اجتذاب فئات متنوعة من الموظفين الذين يتمتعون بأعلى مستويات الكفاءة، وتوفير بيئة مواتية لرعايتهم وفرص التطوير الوظيفي والترقي لهم.
	٧- ضمان الدعاية لكافة الإجراءات الموجهة إلى الجمهور المحلي والعالمي.	١١- مواصلة بناء ثقافة مشتركة للمحكمة الجنائية الدولية.

أهداف عام ٢٠١١

- ١- التحقيقات
- ٢- المحاكمات
- ٣- الإعلام والتوعية
- ٤- الدعم الخارجي والتعاون
- ٥- الموارد البشرية
- ٦- الفعالية
- ٧- الأمن
- ٨- إدارة المؤسسة

١٣- وقد اختارت المحكمة من بين أهدافها الإستراتيجية ثمانية أهداف ذات أولوية لسنة ٢٠١١. وتوفر أهداف عام ٢٠١١، الأساس اللازم لتحضير الميزانية الخاصة بكل برنامج رئيسي، وبكل برنامج وبرنامج فرعي من برامج المحكمة.

أنشطة عام ٢٠١١

المحاكمات والتحقيقات

١٤- كما في عام ٢٠١٠، سوف تعمل المحكمة بأقصى طاقتها في عام ٢٠١١، والإجراءات قائمة في حالتين على الأقل، إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالتعويض والاستئناف، العادية منها والتحفيزية. وقد يكون هذا أمر صعباً في نطاق زيادات مقلّصة في الميزانية لا تتوخى زيادة كبيرة في الموارد. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع الزيادة في الأنشطة التمهيدية نتيجة لعمليات التحقيق الجديدة والنشطة التي يضطلع بها المدعي العام.

أوغندا

١٥- لا تزال المحكمة تشعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ أوامر القبض الصادرة منذ خمس سنوات وعدم القبض على المشتبه فيهم حتى الآن. وتظل بالتالي الجهود المبذولة لضمان إلقاء القبض والتسليم مهمة كبيرة. وتواصل التحقيقات في الحالة في أوغندا، في جميع الجرائم التي تخل في نطاق اختصاص المحكمة، بغض النظر عنّ يزعم أنهم الجانون.

١٦- وبالنسبة للقضايا المرفوعة ضدّ قادة جيش الرب، سيتوقف مستوى الأنشطة التمهيدية على تنفيذ أوامر القبض التي ما تزال معلقة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٧- في قضية المدعي العام ضد توماس لوبينغا دييلو، من المتوقع أن تضطلع المحكمة بالإجراءات المتعلقة بالتعويضات والاستئناف فيما يخص الحكم الذي من المتوقع أن تصدره الدائرة الابتدائية خلال عام ٢٠١٠.

١٨- ويشارك حالياً ٩٣ من الضحايا في إجراءات المحاكمة. وبناء على القرار الذي ستتخذه الدائرة الابتدائية، قد تقترن المحاكمة بمرحلة للتعويضات في ٢٠١١، وستكون هذه المحاكمة هي المحاكمة الأولى على الإطلاق التي تنظر فيها إحدى المحاكم الجنائية الدولية في موضوع التعويضات الواجبة للضحايا والتي قد تحكم فيها بالتعويض المستحق لهم.

١٩- وقد يستأنف الحكم الصادر من المحكمة وتدخل الإجراءات في مرحلة جديدة أمام دائرة الاستئناف في عام ٢٠١١.

٢٠- في حالة ما تمت إدانة المدعى عليه وصدر في حقه حكم بالسجن، سوف يقضي مدة الحكم في بلد ثالث تحت إشراف الرئاسة.

٢١- قضية المدعي العام ضد جرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو بدأت هذه المحاكمة في نهاية عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تنتهي خلال النصف الأول من عام ٢٠١١. ومن المتوقع أيضا الاضطلاع بالإجراءات المتعلقة بالتعويضات والاستئناف في هذه القضية في ٢٠١١. وقد تواصلت التحقيقات نتيجة لإجراءات المحاكمة.

٢٢- وفي قضية المدعي العام ضد بوسكو نتاغندا، سيتوقف مستوى الأنشطة التمهيدية على تنفيذ أمر القبض الذي كشفت عنه المحكمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وستواصل المحكمة جهودها لضمان التعاون في عملية القبض على المشتبه فيه وتسليمه.

٢٣- وقد تقدمت التحقيقات في قضية ثالثة في منطقة الكيفو في عام ٢٠١٠، وسوف تواصل حتى مستهل ٢٠١١.

دارفور

٢٤- ولم تنفذ بعد أوامر القبض الصادرة ضد أحمد هارون وعلى كشيبي وضد عمر حسن أحمد البشير. وستكثف المحكمة الجهود التي تبذلها لضمان التعاون في القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم. سيتوقف مستوى الأنشطة التمهيدية على تنفيذ أوامر القبض.

٢٥- في قضية المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قرده، أحجمت الدائرة التمهيدية الأولى عن اعتماد التهم الموجهة إلى بحر إدريس أبو قرده. في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدرت المحكمة قرارا برفض طلب المدعي العام باستئناف حكم رفض اعتماد التهم. ولا يُتوقع أي تطورات إضافية في هذه القضية، حتى يقدم المدعي العام أدلة إضافية من أجل إجراءات جديدة لإثبات التهم.

٢٦- وسيواصل الادعاء العام تحقيقاته في قضيتي عبد الله باندا أبوبكر نورين وصالح محمد جيريو جاموس، المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور، واللذين سلما نفسيهما طوعا للمحكمة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢٧- ومن المتوقع مواصلة الإجراءات التمهيدية، بعد جلسات إثبات التهم المزمع انعقادها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أثناء ٢٠١١.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٨- في قضية المدعي العام ضد جان بيير مبابا غومبو، ستبدأ المحاكمة أمام الدائرة الابتدائية الثالثة في شهر تموز/يوليه ٢٠١٠، وسوف تواصل طوال عام ٢٠١١. وقد تستمر التحقيقات نتيجة إجراءات المحاكمة.

كينيا

٢٩- في شهر آذار/مارس ٢٠١٠، استجابت الدائرة التمهيدية الثانية طلب المدعي العام بفتح تحقيق في الجرائم ضد البشرية فيما يخص الحالة في جمهورية كينيا. وكانت هي المرة الأولى التي بدأ فيها المدعي العام تحقيقات من تلقاء نفسه. وسوف تتواصل أنشطة المدعي العام في عام ٢٠١١.

٣٠- وفي حالة إصدار الأوامر بالقبض وإيقاف المتهمين أو تسليمهم بنفسهم، قد تزيد الأنشطة التمهيدية زيادة كبيرة خلال ٢٠١١. ويُتوقع القيام بالأنشطة التمهيدية في حالتين على الأقل في السنة القادمة.

الحالات الأخرى

٣١- سيقوم المدعي العام بتحليل عدد من الحالات الممكنة الأخرى التي يصل عددها إلى ثماني حالات.

الإعلام والتوعية

٣٢- خلال عام ٢٠١١، واستناداً إلى إستراتيجية الاتصال التي سُنّت إلى جمعية الدول الأطراف، ستركز المحكمة على زيادة التوعية العالمية بتطبيق نُهج ابتكارية في الاتصال لإشراك المجموعات الرئيسية، مثل الأوساط القانونية، والأكاديميين، والصحفيين. وإضافة إلى وسائط الإعلام التقليدية، من أجل تعزيز التأثير، سوف تُستخدم مختلف الوسائل بما فيها الشبكات الاجتماعية الرقمية الجديدة، وتنظيم الحلقات الدراسية، والحملات المواضيعية، وفتح خدمات مكتبة المحكمة تدريجياً.

٣٣- وستزيد المحكمة في مواردها في البلدان المتعلقة بالحالات بهدف الزيادة من تأثيرها بطريقة فعّالة من حيث التكلفة بواسطة برنامج التوعية. وستنفذ نُهج جديدة لضمان مشاركة أوسع للأوساط المعنية وتحسين الاستجابات للعوامل الظرفية تماشياً مع استنتاجات التقييمات الداخلية والدراسات التي تضطلع بها أطراف ثالثة.

الدعم الخارجي والتعاون

٣٤- يظل تعزيز التعاون بين المحكمة والدول والمنظمات الحكومية الدولية من الأمور تتسم بالأولوية. وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل طلب الدعم في عمليات التحقيق والمقاضاة، والطلب من الدول تنفيذ أحكام المحكمة ومشاركتها في ذلك، مثلاً تنفيذ أوامر القبض، وتعقب وتجميد الأصول، وطلب التعاون الطوعي في مجال حماية الشهود وتنفيذ الأحكام. وتشمل الأنشطة الأخرى طلب الدعم اللوجستي والفني من أجل تيسير عمليات المحكمة.

٣٥- وأن المحكمة قد حددت أولوياتها في مجال التعاون في التقرير الذي قدمته إلى جمعية دول الأطراف في دورتها الثامنة (ICC-ASP/8/Res.2)، وكذلك في تقريرها المستكمل للجمعية (RC/2). وهي تتمثل في تنفيذ أوامر القبض، والدعم الدبلوماسي والعمومي بما في ذلك بواسطة تعميم المسائل المتعلقة

بالمحكمة على الصعيدين الوطني والدولي، واعتماد الدول لقوانين تخص التنفيذ، والتعاون لدعم إجراء الدراسات الأولية، والتحقيقات، والاتفاقات المبرمة مع المحكمة بشأن الإفراج المؤقت، وتنفيذ الأحكام، ونقل الشهود، ومواصلة التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية. لذا سوف تتعاون المحكمة مع جميع الجهات المعنية من أجل تعزيز هذه الأولويات.

٣٦- وتعتزم المحكمة إلى إتباع نُهج جديدة واتخاذ ترتيبات جديدة من أجل تعزيز التعاون الطوعي، مثل الترتيبات الثلاثية في مجال حماية الشهود وتنفيذ الأحكام حيث تقوم الدول التي بإمكانها توفير هذا التعاون بتقديم الدعم لتلك الدول التي ترغب باستضافة هذه الأحكام. وستقوم المحكمة أيضا بتعزيز مشاركتها في شبكات تقاسم المعلومات، وستواصل التفاعل مع الشبكات الإقليمية للتعاون القضائي، والوحدات المعنية بجرائم الحرب، وجهات فاعلة أخرى، وستساهم في التحقيقات الوطنية بواسطة مشروع الأدوات القانونية الذي يتم تمويله من الاشتراكات الطوعية. وفي نطاق شبكة إنفاذ القانون التي أنشأها المدعي العام، يتعاون موظفون تابعون لتسعة قوانين وطنية في مشاريع مشتركة مع الموظفين التابعين للمدعي العام.

٣٧- وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل المحكمة التماس التعاون من الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي وتطوير علاقاتها مع المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، والجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية. وستواصل المحكمة أيضاً الاتصال بالمنظمات دون الإقليمية والمواضيعية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأمانة الكومنولث، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية. وسيتم ذلك عن طريق زيارات رفيعة المستوى، وحلقات دراسية إقليمية، ولقاءات إعلامية، وعند الاقتضاء، اتفاقات العلاقات. وستعمل المحكمة أيضاً مع المنظمات القطاعية مثل المنظمة الدولية للقانون والتنمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، من أجل زيادة الفعالية.

٣٨- وينبغي التأكيد على أن الافتقار إلى التعاون لن يؤدي فقط إلى تأخير الإجراءات ولكن سيقوض أيضاً ممارسة المحكمة لاختصاصها وسيولد تكاليف إضافية للمحكمة وللدول الأطراف.

الموارد البشرية

٣٩- ستظل إدارة الموارد البشرية في المحكمة في ٢٠١١ تسترشد بالهدف من أهداف الخطة الإستراتيجية للمحكمة، الذي يدعو المؤسسات إلى "اجتذاب فئات متنوعة من الموظفين الذين يتمتعون بأعلى مستويات الكفاءة، وتوفير بيئة مواتية لرعايتهم وفرص التطوير الوظيفي والترقي لهم". ولهذا الغاية، سيكون تعيين الموظفين الجدد مدعوماً بجهود للتوعية بشأن فرص العمل في المحكمة، خصوصاً في البلدان الممثلة في المحكمة وفي البلدان الممثلة فيها تمثيلاً ناقصاً. بالنسبة لشروط العمل، سوف يتم التركيز على وضع سياسات وأدلة تتعلق بالموارد البشرية، تنطبق على جميع الموظفين في جميع الأجهزة. ويؤمل وضع إطار عمل جديد للترتيبات التعاقدية في عام ٢٠١١، بما في ذلك التعيينات لفترات

أطول. وسيواصل رصد وتحسين تطبيق نظام التقييم في المحكمة. وسيتم وضع برنامج تطوير مهارات المسؤولية الإدارية في عام ٢٠١١ الذي كان من المقرر وضعه في عام ٢٠١٠. وسيتم توفير برامج التعليم والتدريب في نطاق الخطة الإستراتيجية للمحكمة، تشتمل على روابط بمشروع إدارة المخاطر. ولن تزيد الموارد اللازمة لإدارة الموارد البشرية في عام ٢٠١١.

الكفاءات

٤٠- يتمثل الهدف المقصود في ٢٠١١ في تحديد الوفورات في التكاليف المقترنة بمشروع الكفاءات. وسوف تشمل هذه الوفورات الكفاءات التي ستؤدي إلى نقصان في النفقات، وتلك التي سوف تؤدي عملاً أكبر داخل نطاق الموارد الموجودة. وسوف تُقيّم هذه الأخيرة بتحديد الزيادات التي تمّ تفاديها باتخاذ تدابير الكفاءة في جميع أرجاء المحكمة.

٤١- وسوف يتواصل مشروع عملية إعادة التصميم في عام ٢٠١١ بدراسة عشر عمليات أخرى وتخطيط المزيد من الكفاءة. وسيتم تنفيذ التغييرات التي أُدخلت على العمليات التي أُعيد تصميمها في ٢٠١٠.

٤٢- وسوف تواصل المحكمة دراسة هيكلتها من أجل حذف ازدواجية المهام، وتحديد سبل التآزر الأخرى التي يمكن إقامتها.

الأمن

٤٣- تعترف المحكمة بمسئوليتها المتعلقة بأمن وسلامة الموظفين والشهود وغيرهم من الأشخاص الذين لهم علاقة بالمحكمة. وتلتزم المحكمة بإدارة المخاطر المتعلقة بأمن وسلامة الموظفين والشهود وغيرهم من الأشخاص في نطاق ولايتها والحدود التي تسمح بها مواردها، وبتعاون مع البلد المستضيف وغيره من الشركاء الخارجيين.

٤٤- وبالنسبة لعام ٢٠١١، وبالإضافة على توفير أمن وسلامة الشهود والموظفين وغيرهم من الأشخاص المعنيين، ستواصل المحكمة التركيز على الأمن والسلامة في الميدان، وخاصة على تطوير القدرة على جمع المعلومات وتحليلها، وأمن المعلومات. وينبغي للمحكمة أن تكون مستعدة لمواجهة مخاطر أمنية أخرى أنشأتها التغييرات التي وقعت في بيئة العمليات في تشاد وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والشروع في حالة جديدة في كينيا.

إدارة المؤسسة

٤٥- في عام ٢٠١٠، قامت المحكمة بتوضيح وتوثيق مسؤوليات أجهزة المحكمة والعلاقات القائمة فيما بينها. وُضع هذا الإطار الإداري، وقد اطلعت عليه لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٠، في سياق الهدف الذي ترمي إليه المحكمة وهو أن تصبح نموذجاً للإدارة

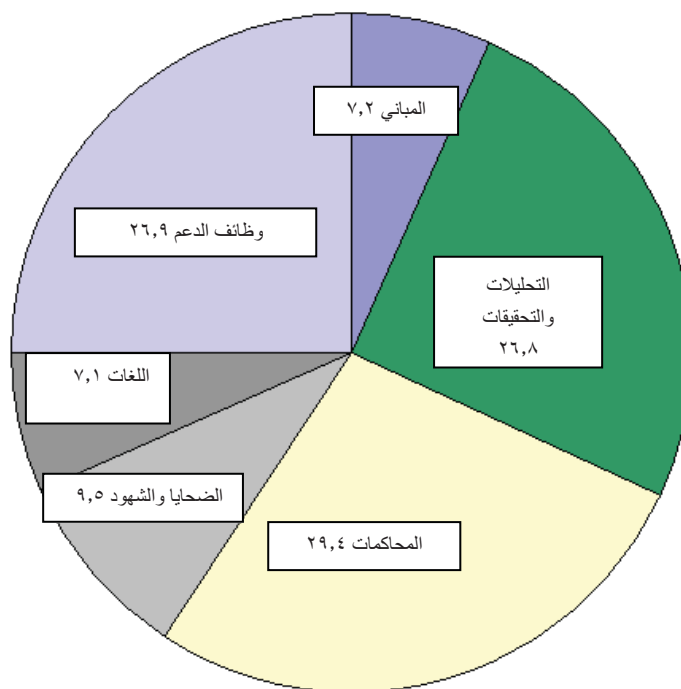
العامة وما يتبع ذلك من التزام بتحقيق النتائج المرجوة بأقل قدر ممكن من الموارد وعن طريق هياكل وعمليات رشيدة.^(١)

٤٦- وستواصل المحكمة تطبيق التقرير المتعلق بالإدارة خلال عام ٢٠١١. وسوف يقدم تقرير حول تقدم جهود المحكمة إلى لجنة الميزانية والمالية في دورتها ١٦.

التحليل من منظور كلي

تحليل الأنشطة

الشكل ١ - تقسيم ميزانية عام ٢٠١١ بحسب النشاط (بملايين اليورو)



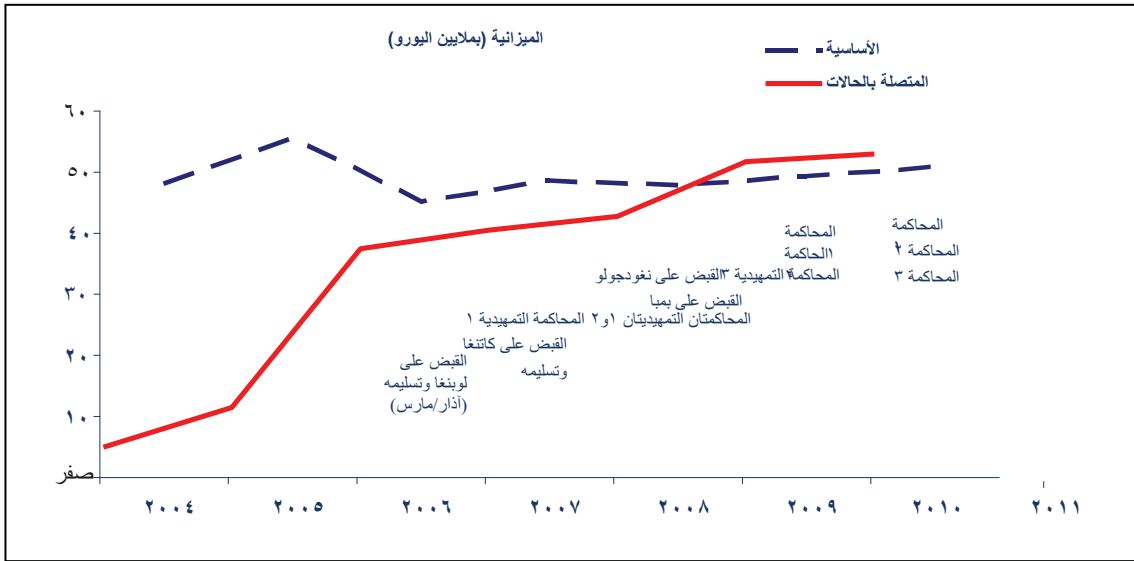
٤٧- يبلغ الاعتماد المخصص للتحليل والتحقق ٢٦,٨ مليون يورو، وذلك لدعم تحليل الحالات التي يحتمل التحقيق فيها وإجراء التحقيقات وفقا لنظام روما الأساسي. وتبلغ التكاليف المتوقعة لدعم المحاكمات ٢٩,٤ مليون يورو. وتبلغ الأنشطة المتعلقة بحماية الضحايا والشهود ومشاركتهم في الأنشطة ٩,٥ مليون يورو.

^(١) الهدف ٣ من الخطة الإستراتيجية للمحكمة ٢٠٠٩-٢٠١٨.

٤٨- ويبلغ مجموع التكاليف المطلوبة لاستخدام الموارد في المراحل المختلفة من الإجراءات القضائية نحو ٢٩,٤ مليون يورو، أو ٢٧ في المائة من الميزانية. ويبلغ الدعم اللازم للغات الذي يتمثل في توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية ٧,١ مليون يورو لعام ٢٠١١، يتعلق معظمها بدعم الإجراءات القضائية. وأدرج مبلغ ٢٦,٩ مليون يورو في الميزانية لأداء كافة مهام الدعم الإداري غير القضائي لمختلف الأجهزة. وتعتبر نسبة ٢٥ في المائة للتكاليف الإدارية نسبة معقولة من مجموع ميزانية المحكمة. وأخيراً، تمثل الميزانية المخصصة للمباني الاعتمادات المطلوبة للمباني المؤقتة فضلاً عن الاعتمادات المطلوبة لمكتب مدير المشروع.

٤٩- ويقدم الشكل ٢ مقارنة بين التطور في النفقات الأساسية والتطور في النفقات المتصلة بالحالات، مع مراعاة الأحداث القضائية الواقعة. وكما يتبين بوضوح، تتسم النفقات الأساسية عموماً بالاستقرار بينما يتماشى التطور في تكاليف العمليات مع فتح باب التحقيق في قضايا جديدة، أو عمليات القبض والتسليم، أو البدء في محاكمات تمهيدية أو ابتدائية، أو عدد الضحايا المشاركين في الإجراءات. وفي هذا السياق، يعتبر عدد المحاكمات الناتج عن كل حالة حاسماً للميزانية الفعلية.

الشكل ٢- بنود الميزانية الأساسية والمتصلة بالحالات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١



٥٠- وتشمل عناصر الميزانية المتصلة بالحالات العمليات الميدانية وجلسات المحاكم، على النحو الموجز في الجدول أدناه.

الجدول ٢- الميزانية المخصصة لجلسات المحكمة والعمليات الميدانية حسب الحالات

البند	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ بملايين اليورو
جلسات المحكمة	
دعم العمليات	٨,٩
المحاكمة ١ (لوبنغا)	٣,٩
المحاكمة ٢ (كتنغا/نغودجولو)	٣,٩
المحاكمة ٣ (مبا)	٣,٧
المجموع الفرعي لجلسات المحكمة	٢٠,٤
العمليات الميدانية	
دعم العمليات	١٠,٧
الحالة ١- أوغندا	٢,٩
الحالة ٢ - جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨,١
الحالة ٣ - دارفور	٥,٣
الحالة ٤ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٣,٤
الحالة ٥ - كينيا	٤,٠
المجموع الفرعي للعمليات الميدانية	٣٤,٤
المجموع	٥٤,٨

تحليل النمو

٥١- تطلب المحكمة في ميزانيتها المقترحة لعام ٢٠١١ أموالاً إضافية تبلغ ٤,٨ مليون يورو، أو ٤,٧ في المائة من مجموع الميزانية. وتتعلق هذه الزيادة بجانبين رئيسيين: تكاليف النظام الموحد وتأثير المحاكمات المترامنة.

الجدول ٣- الزيادة في ميزانية عام ٢٠١١ - القوى المحركة الرئيسية للتكاليف

البند	الزيادة بملايين اليورو
تكاليف النظام الموحد	١,٠
كينيا	٠,٥
المحاكمات المترامنة	٢,٣
الاستثمارات الرأسمالية	٠,٦
تكاليف متنوعة	٠,٣
المجموع	٤,٧

تكاليف النظام الموحد (حساب المرتبات)

٥٢- على النحو المتبع في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠، أعد جدول المرتبات لعام ٢٠١١ على أساس المعدل الصافي للمرتبات الفعلية بحسب الرتبة في المحكمة في آذار/مارس ٢٠١٠. وأسفر هذا الحساب عن زيادة صافية تبلغ ١,٠ مليون يورو في تكاليف المرتبات، بما في ذلك زيادة طفيفة في مرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة، التي قامت لجنة الخدمة المدنية الدولية بتنفيذها في عام ٢٠٠٩.

صافي النمو في الموارد

معدلات الشواغر

٥٣- في ضوء التوظيف الحالي، تم الاحتفاظ بمعدل الشواغر بنسبة ٨ في المائة في مكتب المدعي العام و ١٠ في المائة في باقي دوائر المحكمة.

التدابير المتعلقة بإعادة التشكيل

٥٤- أدت إعادة التشكيل داخل قلم المحكمة إلى حلّ شعبة الضحايا والدفاع، وتمّ نقل مختلف الأقسام إما إلى مكتب المسجل أو إلى شعبة خدمات المحكمة، تماشياً مع أنشطتها.

حماية الشهود

٥٥- يرجع سبب الزيادة في حماية الشهود إلى فتح حالة جديدة، ألا وهي الحالة في كينيا.

عناصر الميزانية

تسويات الأسعار

٥٦- تمّ الاحتفاظ بأسعار الغاز والكهرباء في نفس المستوى. وستظل الأسعار الحالية على ما هي عليه إلى نهاية عام ٢٠١١. فقد استُخدمت إستراتيجية الحد الأدنى من النمو في الموارد بالنسبة للزيادات الفعلية في الأسعار. وعوضت المحكمة هذه الزيادة بالوفورات التي حققتها في ميزانية عام ٢٠١٠. ولن تؤثر العقود المبرمة في ميزانية المحكمة حتى عام ٢٠١٢.

٥٧- وبناء على المعلومات الواردة من الصناعة، ووفقاً للبيانات الإحصائية، ستزيد تكاليف السفر بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٠، وبنسبة ٤ في المائة أخرى تقريباً في عام ٢٠١١. لكن المحكمة قررت عدم تنفيذ هذه الزيادة الأخيرة.

الجهود المتعلقة بزيادة الكفاءة

٥٨- على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الكفاءة على النحو المبين أعلاه، لا تعكس هذه الميزانية انخفاضاً كبيراً وملموساً في النفقات. ويرجع ذلك أساساً إلى بنية التكاليف في المحكمة، التي يتبين منها أن ٨٦ في المائة تقريباً من ميزانيتها لعام ٢٠١١ يتكون من التزامات طويلة الأجل. ويتبين من الجدول ٤ أن ٧٣ في المائة من التكاليف يتعلق بمرتبات القضاة ومرتبات الموظفين وغير ذلك من النفقات التعاقدية المتعلقة بالموظفين. وتتصل ١٥ في المائة أخرى من ميزانية المحكمة بالتزامات مثل العقود السنوية أو المتعددة السنوات، أو بأنشطة متصلة بعمق بالإجراءات القضائية للمحكمة.

الجدول ٤- توزيع النفقات في ميزانية عام ٢٠١١ (بالنسبة المئوية)

توزيع النفقات في ميزانية عام ٢٠١١	٪ من النفقات
تكاليف الموظفين	٪٧٣
الالتزامات السنوية لغير الموظفين	٪٥
المساعدة القانونية	٪٣
حماية الشهود	٪٣
الاحتجاز	٪٢
المجموع	٪٨٦

٥٩- ونتيجة لهذه النسبة المئوية الكبيرة والاستمرار بالتالي في ارتفاع مستوى النفقات، سيكون العائد من أي زيادة في الكفاءات بطيئاً. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن المحكمة قد بذلت ما في جهدها من أجل استيعاب الأنشطة الإضافية، بالنسبة للحالة في كينيا مثلاً، وذلك في حدود مواردها الموجودة. وقد أمكن ذلك بفضل مختلف تدابير الكفاءة المتخذة. كما أن المحكمة تواصل إيلاء الأولوية في عملية إعادة التنظيم للمجالات التي يتراكم فيها العمل كثيراً والتي تتطلب عادة مزيداً من الموارد، بينما لا تتضمن الميزانية المقترحة الحالية أية موارد إضافية للعمليات الإدارية.

الزيارات الأسرية

٦٠- بناء على القرار الصادر من هيئة الرئاسة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، أجرت المحكمة التعديلات اللازمة للميزانية المخصصة للزيارات الأسرية للمحتجزين. وأدرج في الميزانية الحالية اعتماد يبلغ ٨١ ٥٠٠ يورو لقيام الأسرة النووية لكل محتجز بزيارة واحدة سنوياً.

إعادة التصنيف

٦١- تقترح المحكمة في الميزانية الحالية إعادة تصنيف ١٨ وظيفة. ويقتضي تنفيذ مبدأ "التعديلات الجوهرية والهامية" حدوث تعديلات في الدور الذي تقوم به الوظيفة في المحكمة و/أو في سياق العمل، نتيجة مثلاً لإعادة تشكيل المحكمة أو لإجراء تعديلات تنظيمية فيها. ويشمل هذا أيضاً أية إضافات جوهرية في مسؤوليات الموظف الذي يشغل الوظيفة. وقامت المحكمة أيضاً، منذ تقديم ميزانية عام

٢٠١٠، بإعادة تصنيف ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى. وترد معلومات إضافية في هذا الشأن في المرفقين الخامس (ب) والخامس (ج).

المساعدة المؤقتة العامة

٦٢ - بناء على توصية لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف، تواصل المحكمة بصرامة استعراضها العام للمساعدة المؤقتة العامة، وتقتراح في الميزانية المقدمة لعام ٢٠١١ تحويل ٧ وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة. وترد التفاصيل المتعلقة باقتراح المحكمة في المرفق الخامس (د).

صندوق الطوارئ

٦٣ - على النحو المتبع في ميزانية عام ٢٠١٠، لا تطلب المحكمة اعتمادات إلا إذا وجد ما يبررها من الناحية الواقعية. ففي حالة المحاكمات مثلاً، يتمثل العامل الحاسم لطلب الاعتماد في إلقاء القبض على الأشخاص وتسليمهم إلى مقر المحكمة في اليوم الذي يطلب فيه الاعتماد من جمعية الدول الأطراف. وسيؤدي القبض على أي شخص وتسليمه بعد هذا التاريخ إلى التوجه إلى صندوق الطوارئ.

٦٤ - وخلال عام ٢٠١٠، طلبت المحكمة ثلاث مرات استخدام صندوق الطوارئ في حالة عجزها عن تخصيص الموارد في حدود الميزانية المعتمدة. وكانت هذه الطلبات تتعلق بالمحاكمات المتزامنة (النصف الأول والنصف الثاني من عام ٢٠١٠) وشروع المدعي العام في التحقيقات بشأن الحالة في كينيا.

٦٥ - وإذا دعت الحاجة إلى استعمال موارد صندوق الطوارئ كلياً أو جزئياً خلال عام ٢٠١٠، سيلزم التفكير في تحديد موارد الصندوق بالنسبة للسنة القادمة.

صندوق رأس المال العامل

٦٦ - عملاً بالقرار الصادر من الجمعية بشأن صندوق رأس المال العامل^(٢) والمناقشة الجارية بشأن كل من صندوق الطوارئ وصندوق رأس المال العامل، قامت المحكمة بتجميد صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١١ عند مستواه في عام ٢٠٠٧ إلى حين وضع سياسية ملائمة لهذا الصندوق.

^(٢) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة، نيويورك، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني - هاء - ٣.

المرفقات

٦٧- بما أنه قد احتُفظ بمعدلات الشواغر في نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٠، لم يكن هناك إلا تأثيراً طفيفاً على تكاليف المرتبات لعام ٢٠١١. كما لم يكن هناك تأثيراً حقيقياً على ميزانية عام ٢٠١١، إذ لم يُطلب تحويل سبعة وظائف فقط من المساعدة المؤقتة العامة. لذلك، لم يُدرج المرفق "تفصيل معدل الشواغر وتكاليف تسوية المرتبات من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١" ولا المرفق "تأثير الوظائف الجديدة التقديري في ميزانية عام ٢٠١٢ (معدل الشغور)".

٦٨- سوف توضع أنشطة المحكمة الخاصة لسيراليون خلال هذا العام. وليس هناك بياناً للإيرادات المقدرة لعام ٢٠١١.

الالتزامات المقبلة

الآثار بالنسبة لعام ٢٠١٢

٦٩- في عام ٢٠١٢، سيتم التفاوض على عقود مختلفة، خصوصاً منها فيما يتعلق بالمنافع والخدمات البريدية.

المشاريع الاستثمارية الأخرى

٧٠- في الدورة الثالثة عشرة للجنة الميزانية والمالية والدورة الثامنة لجمعية الدول الأطراف، قدمت المحكمة تقريرين بشأن التنفيذ المحدد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبشأن الآثار المترتبة على تحديد الاستثمارات الرأسمالية والإيجارات المؤقتة في الميزانية. بيد أن هذين التقريرين تضمنتا معلومات محددة بشأن التكاليف البالغة التي سيلزم تغطيتها في السنوات القادمة، فقد قُرر تأجيل العديد من مشاريع الاستثمارات الرأسمالية. ولم تُدرج بالخصوص تكلفة المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات البالغة ٢,٥ مليون يورو، في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١.